

## برعاية خادم الحرمين الشريفين

# المملكة تستضيف الاجتماع الثلاثين للجمعية العمومية للمنظمة العربية الزراعية

## نقص المياه والزحف الصحراوي يمثلان تحدياً كبيراً لفرص الاستفادة من الموارد الزراعية العربية

لقاء - أحمد القرني  
تصوير - فتحي كالي

برعاية خادم الحرمين الشريفين تستضيف المملكة اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة العربية الزراعية في دورتها الثلاثين بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الأنتركونتينتال بالرياض خلال الفترة 20 - 25 - 1429م بحضور وزراء الزراعة في البلدان العربية وعدد كبير من المسؤولين والخبراء.

وبهذه المناسبة التقت (الجزيرة) بمعالي وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم لتسليط الضوء على هذا الاجتماع وكان هذا اللقاء:

□ استضافة المملكة للدورة الثلاثين للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية..

ماذا تعني لكم؟ وماذا عن استعدادات الوزارة لهذا الاجتماع؟

- في البداية أود الترحيب بجميع الأخوة ووزراء الزراعة والحرب ومراقبيهم في المملكة العربية السعودية التي تسعى دوماً ولله الحمد التي وعلى وجه الخصوص الأمن الغذائي وتطلق أهمية الدعوة الثلاثين للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية كونها تأتي في ظل نقص المعروض من المحاصيل الزراعية عالمياً.. أما ما يتعلق باستعداد الوزارة فإنها تترك

أهمية مثل هذا الاجتماع لذا سخرت كل إمكانياتها للترتيب له وإقامة معرض زراعي مصاحب بالتعاون مع القطاع الزراعي الخاص على هامشه لإبراز النخضة الزراعية التي حققتها وتعييها الملحة وله الحمد في مختلف المجالات.

□ نسجم منذ سنوات عن توفر الموارد الزراعية العربية ما في حقيقة ذلك وإنما لم تستغل إن كانت كذلك؟

- من المعلوم أن الوطن العربي إجمالاً غني بموارده الزراعية بشكل عام إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه هذه الاستفادة الكاملة من هذه الموارد ومن أهم هذه التحديات نقص الموارد المائية في معظم الدول العربية وكذلك تزايد المساحات المهددة بالصححر نتيجة لانخفاض معدلات سقوط الأمطار في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تزايد أعداد المهاجرين من المناطق الريفية إلى المدن والتوسع العمراني والتدري الصناعي على حساب الأراضي الزراعية وانخفاض مستوى استخدام المكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة مع المعدل العالمي الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل إنتاجية وحدة المساحة المزروعة في الوطن العربي، وتتطلب الاستفادة من الموارد المتاحة به استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل من خلال زيادة الاستثمارات

المشتركة وإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام القطاع الخاص للاستثمار في الدول العربية الغنية بالموارد الزراعية وزيادة فاعلية المؤسسات الزراعية ودعم صغار المزارعين وتحسين الأحوال المعيشية لسكان المناطق الريفية والعمل على استقرارهم في تلك المناطق.

□ هناك توجه عالمي لإنتاج الوقود الحيوي، هل سيتم التطرق لهذا الموضوع خلال الاجتماع؟ وما أثر ذلك على الأمن الغذائي؟

- لاشك أن التوجه نحو إنتاج الطاقة من المحاصيل الزراعية أو ما يعرف بالوقود الحيوي سوف يكون له آثاره السلبية على الأمن الغذائي العالمي، والوطن العربي جزء من هذا العالم، ومن هنا المنطلق تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد دراسة حول أثر استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي واستعراض ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أثناء اجتماعات الجمعية العمومية.

□ في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار الغذاء.. ماذا أعدت الدول العربية لمواجهة هذا الوضع؟

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية أصبحت مشكلة عالمية طالت جميع دول العالم نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء في ظل انخفاض الإنتاج العالمي من السلع الغذائية الرئيسية وتشير توقعات منظمة الأغذية

والزراعة إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال هذا العام والأعوام القليلة القادمة نتيجة لانحسار المساحات المزروعة في العالم بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج واستمرار حالة الجفاف في أهم الدول المنتجة، وإليه فإن عوامل أخرى، وعلاوة على ذلك العربية مطالبة بزيادة التعاون الزراعي فيما بينها لزيادة الإنتاج الزراعي وتسهيل انتقال السلع الغذائية بين الأسواق العربية وإزالة كافة المعوقات التي تعيق التجارة البينية العربية للتخفيف من آثار زيادة الأسعار على المواطن العربي.

□ ماذا عن التكامل الزراعي العربي وإلى أين وصل؟ وما هي معوقات هذا التكامل؟

- مما لا شك فيه أن التكامل الزراعي بين الدول العربية هو صرح الاهتمام الكبير من قادة الدول العربية وهناك العديد من المراحل لهذا التكامل تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل.. ولقد صدر عن القمة العربية السابعة العديد من القرارات الهادفة إلى إيجاد تكامل زراعي عربي ولعل أهم هذه القرارات هو إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي أصبحت قائمة منذ تاريخ 1-1-2005م وقد انعكس قيام هذه المنطقة

سنوياً وذلك لتسغطية استهلاك المحلي بالإضافة إلى الأعداد المطلوبة للهدى والأضاحي خلال موسم الحج، وفي مواجهة هذه الأعداد الكبيرة المستوردة من الحيوانات الحية حرصت وزارة الزراعة على إنشاء وتجهيز المحاجر الحيوانية بمنافذ الملكية البرية والبحرية والجوية والعمل على توفير الأعداد اللازمة من الأطباء والمساعدين البيطريين للكشف على الإرساليات الحيوانية الواردة للتأكد من عدم ظهور أعراض عليها للأضرار المعبدة والوبائية والتأكد من الشهادات الصحية الخاصة بكل إرسالية وكذلك استيفائها للشروط المطلوبة حسب الوضع الصحي في دولة المنشأ، كما يتم أخذ عينات عشوائية ممثلة الإرسالية وإجراء الفحوص المخبرية عليها لإثبات سلامة وضعها الصحي من حيث الأمراض الحيوانية بما فيها على الأخص الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

والوزارة الزراعة جهودها المستمرة لتطوير المحاجر الحيوانية بالتعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال الأعوام 2006م، والجدير بالذكر أن المحاجر الحيوانية تقوم بإداء

الخدمات واستقطاب مائة من الأخصائيين والأطباء البيطريين للعمل بالوزارة والإدارات العامة لشؤون الزراعة ومديريات الزراعة في قطاع الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية كما تشمل الاتفاقية عقد الدورات التدريبية للأطباء والمساعدين البيطريين السعوديين بجمهورية مصر العربية وقد كان ولا يزال لهذه الاتفاقية دور فعال في تنفيذ خطط ومهام الوزارة بقطاع الثروة الحيوانية وإنشاء الخدمات البيطرية وأعمال المختبرات البيطرية والمحاجر الحيوانية وبعض المهام بقطاع الثروة السمكية.

ومن ناحية أخرى فقد صدرت مؤخراً موافقة مجلس الوزراء لوزارة الزراعة للقيام بإبرام برتامج تنفيذي مع جمهورية السودان للتعاون مع المملكة في مجالات الخدمات البيطرية والثروة الحيوانية والمشورة الفنية وعقد الدورات التدريبية والدورات العلمية، وتعمل الوزارة حالياً على إعداد هذا البرنامج بالتنسيق مع الجانب السوداني لبدء تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

□ ماذا عن دور المحاجر في منافذ الملكة المختلفة فيما يخص استيراد المشاة؟

تعد المملكة أكبر مستورد لحيوانات الحية في العالم حيث يبلغ متوسط عددها حوالي خمسة ملايين رأس

الموارد قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وتوفر سبل الحياة الكريمة للعامة في القطاع الزراعي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية ولاشك أن هذه الأهداف تحقق طموح الدول العربية في إيجاد تقنية زراعية عربية متطورة ومتكاملة.

□ هل تعني هذه الاستراتيجية أن هناك سياسة زراعية موحدة في الوطن العربي؟

- لا يعني وجود استراتيجية زراعية مشتركة أن يكون هناك سياسات زراعية موحدة ولكن لكل بلد عربي سياسته الزراعية التي تتناسب مع إمكانياته وتتكامل مع السياسة الكلية للوطن العربي لكي تحقق في النهاية أهدافاً استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.

□ ماذا عن الاتفاقيات بين الملكة والدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية؟

- انطلاقاً من حرص المملكة على التعاون المشترك مع كافة الدول العربية الشقيقة تعمل وزارة الزراعة على تحقيق التعاون البناء مع تلك الدول في العديد من المجالات الزراعية بما فيها قطاع الثروة الحيوانية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى اتفاقية التعاون السعودية المصرية في مجال الخدمات البيطرية التي تم توقيعها وتنفيذها منذ عدة سنوات ومؤخراً تم صدور قرار مجلس الوزراء بتجديدها وزيادة عدد الأطباء إلى 200 طبيب وترتكز على تبادل

على زيادة التجارة البينية بين الدول العربية وبخاصة في السلع الزراعية، إلا أنه لازال هناك عدد من المعوقات التي يجب على الدول العربية إزالتها لإيجاد تكامل زراعي عربي فاعل وأهم هذه المعوقات هو القيود المعرفلة لحركة الاستثمار الزراعي البيني العربي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي في الدول العربية.

□ تطرقت وسائل الإعلام إلى أن هناك استراتيجية للزراعة في الوطن العربي أعدت من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية.. ما هي التوجهات الأساسية لهذه الاستراتيجية وهل طيب هذه الاستراتيجية طموح الدول العربية؟

- لقد صدر عن القمة العربية التاسعة عشرة التي عقدت في مدينة الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - قراراً بالموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة واعتبار هذه الاستراتيجية جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي المصري، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إيجاد زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

20-04-2008

الصفحات :

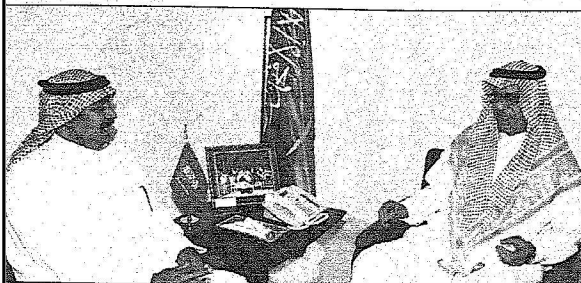
11

العدد :

12988

المسلسل :

68



د. بالغنيم يتحدث للجزيرة



د. بالغنيم

من خلال المنظمة العالمية للصحة الحيوانية وكذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO وعلى الصعيد الإقليمي يتم تبادل المعلومات وعلى الأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي توجد فيما بينها أنظمة موحدة للحجر الحيواني والنباتي وتشتمل هذه الأنظمة على ضرورة تبادل المعلومات بين دول المجلس فيما يتعلق بظهور الأوبئة الحيوانية والزراعية.

وفي المنتجات الحيوانية والنباتية، ويلاحظ منذ حوالي العقدين الماضيين تقوُّحه معظم الدول نحو المزيد من الشفافية في الإفصاح عن الأمراض والأوبئة الحيوانية والنباتية وتبادل المعلومات بين الدول وفي هذه المجالات، ويبلغ هذا التعاون ذروته في اتفاقية الصحة النباتية والحيوانية المنبثقة من اتفاقية التجارة الدولية والتي تشترط ضرورة تبادل المعلومات في حال ظهور أوبئة زراعية أو حيوانية؟

□ ما مدى التعاون في

تبادل المعلومات بين المملكة ودول العالم في حال ظهور أوبئة زراعية أو حيوانية؟

يعد التعاون بين كافة

دول العالم في مجال تبادل

المعلومات حول ظهور

الأمراض والأوبئة الحيوانية

والنباتية من أهم الشروط

للتجارة الدولية في

الحيوانات الحية والنباتية

على المعلومات التي تتوفر

الوقود الحيوي سيؤثر سلباً على الأمن الزراعي العالمي.. وهناك قيود تعرقل حركة الاستثمار الزراعي العربي

انخفاض الإنتاج العالمي من السلع الغذائية سبب رئيسي في ارتفاع الأسعار

العملة أكبر مستورد للحيوانات الحية في العالم.. ومرجعيتنا في مجال الأوبئة منظمة الصحة العالمية